

تنافس الهيمنة المتعددة: جدل نظري في تفسير نزاعات الشرق الأوسط

Multifaceted Hegemonic Competition: A Theoretical Discourse on Explaining Middle Eastern Conflicts

الدكتور عبد القادر نعان

Dr. ABD ALQADER NANAA

باحث في العلاقات الدولية، عميد كلية العلوم السياسية بجامعة الزيتونة الدولية.

aqnanaa@htomail.com

الملخص:

يعاني الشرق الأوسط من تنافسٍ مستمرٍ بين قوى هيمنةٍ متعدّدةٍ لا تسمح باستقرار الهيمنة فيه، ويؤدّي هذا التنافس إلى حالةٍ دائمةٍ من النزاعات المسلّحة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما ينطبق على معظم تاريخ الشرق الأوسط المعاصر. ويمكن استثناء الفترة من 1991 إلى 2003، التي شهدت استقرار الهيمنة الأمريكية، إلا أنّ التاريخ عاد ليُظهر بنيةً فوضويةً، مع توازن قوى إقليمي غير متوافقٍ مع مقدرات الدول. وتتناول الدراسة التنافس الرئيس بين قوّتي هيمنةٍ رئيسيتين: الولايات المتحدة وإيران، وما يتحالف معهما من قوى إقليمية، حيث يستخدم الطرفان مجموعة أدوات هيمنة، من المواجهة المسلّحة المباشرة إلى استخدام الوكلاء والمليشيات، وهو ما يزيد من حدّة المنافسة في مناطق مثل سورية والعراق ولبنان واليمن وليبيا. وينساق في ذلك استخدام النزاع الطائفي بين السنة والشيعة باعتباره أداةً من أدوات القوة الناعمة التي تمّ تحويلها إلى أداة صلبة (الحرب بدواعٍ طائفية) في صراعات الهيمنة، مع التأكيد على أنّ النزاع هو نزاع نفوذٍ سياسي وليس نزاعاً دينياً. وقبل اعتماد الطرح الخاص بالبحث: تنافس الهيمنة المتعددة، يناقش البحث مجموعة أطرٍ نظريةٍ أخرى، لاختبار مدى ملاءمتها لحالة النزاع في الشرق الأوسط. ويتوقّع البحث أن تبقى حالة تنافس الهيمنة المتعددة سائدةً في الشرق الأوسط على المدى المنظور (وربما المتوسط)، مع التأكيد على أهمية معالجة القضايا البنيوية مثل الفساد وفشل الدولة والجماعات غير الحكومية. ويشدّد على ضرورة وجود ترتيباتٍ دائمةٍ لتحقيق الاستقرار في المنطقة، كما يشير إلى أنّ الاشتغال الإسرائيلي على تقويض الهيمنة الإيرانية قد يحمل معه مخاطر تصاعد النزاعات المتداخلة والمكيفة.

الكلمات المفتاحية: استقرار الهيمنة، الفوضى، الفراغ الاستراتيجي، توازن القوى، الولايات المتحدة، إيران، الشرق الأوسط، الإقليمية، الإمبريالية، الحرب الباردة الإقليمية.

Abstract:

The Middle East suffers from ongoing competition among multiple hegemonic powers, preventing the stabilization of any single hegemon. This competition perpetuates a state of constant armed conflicts, both direct and indirect, which characterizes much of the contemporary history of the region. The period from 1991 to 2003, marked by stable American hegemony, is an exception. However, history has since reverted to a chaotic structure, with a regional balance of power misaligned with the capabilities of the states.

This study examines the primary competition between two main hegemonic powers: the United States and Iran, along with their allied regional powers. Both parties employ a range of hegemonic tools, from direct-armed confrontation to the use of proxies and militias, which intensifies the competition in areas such as Syria, Iraq, Lebanon, Yemen, and Libya. The study also addresses the utilization of sectarian conflict between Sunnis and Shiites as a tool of soft power transformed into hard power (sectarian warfare) in hegemonic struggles, emphasizing that the conflict is one of political influence rather than religious difference.

Before adopting the framework of multifaceted hegemonic competition, the research explores various theoretical frameworks to assess their applicability to Middle Eastern conflicts. The study anticipates that multifaceted hegemonic competition will continue to dominate the Middle East in the foreseeable (and possibly mid-term) future, stressing the importance of addressing structural issues such as corruption, state failure, and non-governmental groups. It highlights the necessity of establishing permanent arrangements to achieve regional stability and notes that Israeli efforts to undermine Iranian hegemony could exacerbate interconnected and costly conflicts.

Keywords: Hegemonic stability, chaos, strategic void, balance of power, United States, Iran, Middle East, regionalism, imperialism, regional cold war.

المقدمة

تُعد منطقة الشرق الأوسط واحدةً من أكثر المناطق تعقيداً في العالم، حيث تتداخل فيها الاستراتيجيات الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية والأبعاد الثقافية بشكل معقدٍ بين قوى إقليمية ودولية وقوى دون الدول. وهذا ما جعل المنطقة تحت وطأة نزاعاتٍ مسلحةٍ وصراعاتٍ بين القوى الإقليمية والدولية على مرّ العقود الماضية، وخلق جدلاً واسعاً

حول الأسباب الجذرية لهذه النزاعات، حيث تتعدد الأسباب المؤدية للنزاعات في الشرق الأوسط، وتستدعي هذه التعقيدات إطاراً نظرياً يساهم في فهمها بشكل أعمق.

يتناول هذا البحث مفهوم "تنافس الهيمنة المتعددة" إطاراً جديلاً نظرياً لفهم هذه الديناميات المعقدة، بعد دراسة مجموعة أطر نظرية أخرى. ويُشير هذا الإطار إلى أنّ النزاعات في الشرق الأوسط ليست نتاجاً لعدم استقرار الهيمنة أو لخلل توازن القوى فحسب، بل تعكس حالةً دائمةً من التنافس بين قوى متعدّدة تسعى لتحقيق مصالحها في ذات النطاق الجغرافي للقوى المنافسة.

تبدأ دراسة هذا الموضوع بفحص سياق الهيمنة في الشرق الأوسط، خاصةً بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك النظام الدولي السابق. ويُسلط البحث الضوء على فترة استقرار الهيمنة الأمريكية بين عامي 1991 و2003. وخلاف هذه الفترة، كان تنافس الهيمنة المتعددة واضحاً في مرحلة الحرب الباردة (مثل الحرب العراقية-الإيرانية، الصراعات العربية-الإسرائيلية، التدخلات العسكرية العربية المتعددة: وخصوصاً تدخلات عبد الناصر والأسد). فيما عادت بعد هذه الفترة للظهور على شكل نزاعات في إقليم المشرق العربي وصولاً إلى اليمن، وخصوصاً بين الولايات المتحدة وإيران والسعودية وإسرائيل وروسيا. وعليه يبيّن البحث كيف أسهمت العوامل الداخلية والخارجية في تأكل هذا الاستقرار واستعادة التنافس الإقليمي. كما يناقش البحث دور الفاعلين الإقليميين والدوليين، مثل إيران وتركيا والسعودية، وتأثيرهم في تشكيل خرائط النزاع والنفوذ.

ونسعى من خلال هذا البحث، إلى تقديم رؤية جديدة لفهم النزاعات في الشرق الأوسط، تضاف إلى مجموعة أبحاث نشغل عليها في السنوات الأخيرة. ويتميّز هذا البحث بطرح مفهوم تنافس الهيمنة المتعددة، الذي يعكس التعقيدات البنيوية القائمة بين القوى المختلفة، عبر استخدام جملة أدوات تتجاوز النزاعات التقليدية التي كانت سائدة فترة الحرب الباردة، ومن أهمها استخدام الفاعلين دن الدول، مثل الميليشيات والجماعات المسلحة.

وتشمل محاور البحث المواضيع التالية:

1- المقدمة.

2- الإشكالات البحثية.

3- المنهجية البحثية.

4- مفهوم الهيمنة Hegemony.

5- بناء الهيمنة.

— منافع النخب المحلية من قبول القوى المهيمنة.

— الانتقال من استقرار الهيمنة إلى تنافس الهيمنة المتعددة في الشرق الأوسط.

— منظور آخر للهيمنة في الشرق الأوسط: من عدم الاستقرار إلى الهيمنة المخترقة.

1- دور توازن القوى في فرض الهيمنة.

2- دور الحرب الإقليمية الباردة الجديدة في الشرق الأوسط في تعزيز الهيمنة المتعددة.

3- تنافس الهيمنة المتعددة: تنظير بديل لفهم نزاعات الشرق الأوسط (نتيجة).

2- الإشكال البحثي:

يشهد الشرق الأوسط تعقيدات جيوسياسية ونزاعات متشابكة طويلة الأمد، تجعل تحليل المشهد السياسي أكثر تحدياً عنه في أقاليم أخرى، خاصة مع بروز الهيمنة متغيراً رئيساً يؤثر في ترتيبات الأمن والاستقرار الإقليمي. وللهولمة الأولى، تبدو هذه الهيمنة نزاعاً على موارد الإقليم الاقتصادية والاجتماعية، تدفع الإقليم إلى حالة من الفوضى المستمرة، خالقة نزاعاتٍ داخليةً متشابكة مع النزاعات الخارجية، ومعرّزةً مطامع قوى الهيمنة في الإقليم، لكنّها مع مزيد من التحليل والأطر النظرية، تظهر باعتبارها مُنافسةً بين قوى هيمنة متعددة، تهدف كل منها إلى الاستحواذ أولاً على الإقليم (أو جزء منه)، ومن ثم العمل على تقويض قوى الهيمنة المنافسة في ذات الجغرافيا.

حيث تتجلى الهيمنة الأمريكية والإيرانية في الشرق الأوسط (إلى جانب قوى هيمنة أخرى)، بشكل واضح، وذلك في الأبعاد المختلفة للسياسات الإقليمية، وهو مُلاحظٌ من خلال سعي كل دولة لتوسيع نفوذها من خلال استراتيجياتٍ متنوّعةٍ تشمل التحالفات، والتدخلات العسكرية، والسيطرة الاقتصادية. كما تساهم العوامل الداخلية، مثل الطائفية وصعود الجهات الفاعلة غير الحكومية (الوكلاء خصوصاً)، في تعقيد العلاقات بين الدول وفي إحداث تصدّعاتٍ داخلية تعكس تداخل التحديات التقليدية وغير التقليدية.

لذا نعتقد أن تحليل النزاعات في الشرق الأوسط يتطلب استجابةً شاملةً تأخذ بعين الاعتبار تأثير الهيمنة في توازن القوى والنظام الأمني الإقليمي، إلى جانب دراسة كيفية تشكيل الدول المهيمنة للقواعد الدولية في الشرق الأوسط، وتأثير ذلك في النزاعات، واستكشاف العلاقة بين عدم توازن القوى والعوامل المؤدية إلى الحروب، وفهم تأثير الديناميكيات الاجتماعية والسياسية في صمود أنظمة الهيمنة في المنطقة.

وهنا تبرز الإشكالية على شكل التساؤلين التاليين:

1- إلى أي مدى يمكن الاستناد إلى أي من النظريات التالية في تفسير المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط: استقرار

الهيمنة، تنافس الهيمنة، تداعي الهيمنة، توازن القوى، الفوضى، الحرب الإقليمية الباردة الجديدة؟

2- ولماذا نطرح جدل: تنافس الهيمنة المتعددة، بديلاً نظرياً لهذه النظريات؟

ونعتقد أن الإجابة عن هذين السؤالين، سيتيح لنا تعزيز المعرفة الأكاديمية حول العلاقات الدولية والسياسات الإقليمية، وفهمٍ أعمقٍ لتحديات السلام والاستقرار، والمساهمة في النقاشات الأكاديمية حول الأسس النظرية لمفاهيم الهيمنة، وتعزيز التفكير النقدي حول آليات خفض النزاعات.

3- المنهجية البحثية

يقوم البحث على "المنهج النظري/التنظيري Theoretical Approach"، والذي يعتمد بشكل أساسي على تطوير وتحليل النظريات بالدرجة الأولى، مع محاولة تنزيل النظرية على المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط. حيث

نركز من خلاله على عملية تطوير نظريات الهيمنة من خلال مناقشة مدى صلاحيتها لفهم النزاعات الإقليمية أو توسيعها، إلى جانب تحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع البحث، مثل القوة، والسيطرة، والهيمنة، والفراغ، مما يساعد على فهم أبعادها المختلفة.

كما نستخدم هذا المنهج لتفسير الظواهر السياسية والاجتماعية بناءً على الإطارات النظرية، مما يسمح بالتفكير النقدي في العلاقات الدولية، على أن يتضمن مقارنة نظريات مختلفة وتحليل تفاعلها/تعارضها مع بعضها البعض في تفسير النزاعات السياسية. ونسعى من خلاله للمساهمة في تقديم رؤى جديدة حول الظواهر السياسية، ما يساعد على تطوير استراتيجيات سياسات جديدة.

ونعمل على هذا البحث، من خلال نظرية استقرار الهيمنة لروبرت كيوهن Robert O. Keohane، لكننا نرى أنها غير كافية لتغطية نزاعات الشرق الأوسط من منظور الهيمنة، لذا سنعمد إلى الاستناد إلى نظريات أخرى، وهنا تبدو الحاجة ضرورية إلى النظرية الواقعية عبر طريقتها الأساسية الفوضوية وتوازن القوى. ورغم ذلك، ما يزال بالإمكان توظيف أطر نظرية أخرى، تتمثل في هذه الدراسة بما يُعرف بنظرية "الحرب الإقليمية الباردة الجديدة في الشرق الأوسط". ونحاول أن نتبين جوانب كل نظرية، لنرى مدى إمكانية تعميمها منفردة، أو جوانب القصور التي قد تعترضها في تفسير المشهد الشرق الأوسطي، وصولاً إلى طرح افتراض على شكل مخرج/نتائج نظري لهذه النظريات. ورغم التنوع النظري الواسع، إلا أننا اقتصرنا على بعض نظريات تتناول دراسة الصراع، ولم نتطرق إلى تلك النظريات المعنية بدراسة السلام مثل الليبرالية، أو المعنية بدراسة الهيمنة داخل الدولة مثل الجرامشية الجديدة.

وقبل أن ننتقل إلى تقديم جدل في تعريف الهيمنة، علينا أن نميز بين الهيمنة والنفوذ، وهما مصطلحان سنستخدمهما بشكل متكرر في العملية البحثية. حيث تشير الهيمنة hegemony إلى السيطرة الشاملة على منطقة ما أو على العالم، وفيها تمارس الدولة المهيمنة تأثيراً كبيراً في السياسات والقرارات الدولية/الإقليمية عبر استخدام القوة العسكرية، والاقتصادية، والسياسية. وغالباً ما تتوافق الهيمنة بحضور عسكري واسع النطاق وتحالفات استراتيجية قوية. فيما نقصد بالنفوذ influence، القدرة على التأثير في الأحداث والقرارات بطرق أكثر دقة وغير مباشرة، مثل الدبلوماسية، والعلاقات الثقافية، والدعم المالي. كما يمكن تحقيق النفوذ من خلال بناء علاقات وتحالفات، أو من خلال التأثير الإعلامي، أو المساعدات الخارجية. وخلاصة ذلك، أن الهيمنة تعني السيطرة والتوجيه المباشر، بينما يعكس النفوذ التأثير والقدرة على التوجيه غير المباشر.

4-جدل في مفهوم الهيمنة Hegemony:

يتمثل التحدي الأول الذي يبرز أمام هذا البحث، في بناء إطار مفاهيمي للهيمنة يمكن الاستناد إليه. وخصوصاً أنّ مفهوم الهيمنة يتجاوز السيطرة العسكرية ليشمل النفوذ الاقتصادي والثقافي، مما يعكس تعقيدات العلاقات الدولية ويعزّز من تحليل كيفية تشكيل هذه الهيمنة.

ونجد عدداً من الأبحاث المخصصة لدراسة الهيمنة في نظرية العلاقات الدولية الناطقة باللغة الإنجليزية بعد الحرب. وتشمل هذه الأبعاد نظرية استقرار الهيمنة ونظرية انتقال القوة، كما تشمل طروحات المدرسة الإنجليزية والغرامشية الجديدة. حيث تركز معظم الأطر في العلاقات الدولية لدراسة الهيمنة على العلاقات بين الدول وغيرها من المجتمعات السياسية، ويرى كثيرٌ أنّ السياسة الدولية تتسم بارتفاع وانخفاض القوى المهيمنة، اعتماداً على عمليات التغيير الاقتصادي، أو على الديناميكيات السياسية، فيما يجمع البعض بين كلا الجانبين. (Ikenberry and Nexon 2019, 401)

ومن هذه الجهود، مساعي Yativ and Oskarsson لبناء تعريفٍ ينظر إلى القوة المهيمنة بالضرورة على أنّها "القوة القادرة على تحقيق النتائج التي ترغب فيها". ويذهبان إلى أنّ "الهيمنة هي غلبة في الموارد المادية، والتي تشمل القدرات العسكرية كما يؤكد العديد من الواقعيين، والقدرات الاقتصادية الأوسع كما يشدد الليبراليون والاقتصاديون السياسيون". (Yetiv and Oskarsson 2018, 7)

يمكن اعتبار هذا التعريف بمثابة مدخلٍ مفاهيميٍّ أكثر منه تعريفاً قائماً بحده ذاته يمكن البناء عليه. لذا لا بد من الاستناد إلى أحد أبرز المفكرين المعاصرين الذين ناقشوا نظريات الهيمنة، عبر جهود بالغة الأهمية، حيث يقدم روبرت كيوهن Robert O. Keohane، من خلال كتابه الأشهر "ما بعد الهيمنة After Hegemony"، شروحات تغطي جوانب كثيرة من نظريات الهيمنة. ورغم أنّ الكتاب قد صدر عام 1984، إلا أنه ما يزال مرجعاً أساسياً لتفسير كثير من قضايا النزاع الدولي، وخصوصاً النزاع المصحوب بالتنافس في مناطق مثل الشرق الأوسط وشرق أوروبا.

يُعرف كيوهن الهيمنة بأنها وضع "تكون فيه دولة واحدة قوية بما يكفي للحفاظ على القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات بين الدول، وراغبة في القيام بذلك". ويحتفظ هذا الإطار التفسيري بالتركيز على السلطة ولكنه ينظر بشكل أكثر جدية من نظرية القوة الخام إلى الخصائص الداخلية للدولة القوية. فهو لا يفترض أن القوة تُخلق تلقائياً حوافز لنقل القوة إلى الخارج فحسب، بل إنّ المواقف الداخلية، والهياكل السياسية، وعمليات اتخاذ القرار أيضاً مهمة. (Keohane 1984, 35)

وهذا ما خلق نظرية استقرار الهيمنة hegemonic-stability، التي تُعرف الهيمنة على أنّها "تفوق في الموارد المادية، وخصوصاً في أربعة مجموعات من الموارد المهمة: إذ يجب -وفقاً للنظرية- أن تتمتع القوى المهيمنة بالسيطرة على المواد الخام، والسيطرة على مصادر رأس المال، والسيطرة على الأسواق، وميزات تنافسية في إنتاج السلع ذات القيمة العالية". وقدمت السيطرة على مصادر المواد الخام مبرراً تقليدياً للتوسع الإقليمي والإمبريالية، فضلاً عن تمديد النفوذ غير الرسمي. كما أن الوصول المضمون إلى رأس المال -رغم أنه أقل وضوحاً كمصدر للسلطة- قد يكون مهماً بنفس القدر، حيث تستطيع الدول التي لديها أسواق رأس المال تعمل بشكل جيد أن تقترض بشكل رخيص وقد تكون قادرة على تقديم الائتمان للأصدقاء أو حتى حجبه عن الأعداء. (Keohane 1984, 32)

تدور هذه النقاشات، غالباً، حول العوامل العامة التي قد تساهم في استقرار أنظمة الهيمنة –عدم التماثل في: القوة، الشرعية، التهديد، الجاذبية النسبية للنظام المهيمن-. وغالباً ما تؤدي هذه الأمور إلى تهميش التحليل الكامل لمجموعة الاستراتيجيات التي يستخدمها الفاعلون لتحدي أو دعم النظام الدولي، وكذلك كيف يمكن أن تشكل التغيرات داخل وبين أنظمة الهيمنة سياسة القوة—على الأقل بخلاف متانة واستقرار أنظمة الهيمنة-. (Ikenberry and Nexon 2019, 379)

أي أن كيوهن يفترض أنّ الهيمنة إنّما تكون لقوة واحدة، تمتلك من مقومات القوة ما يكفي لجعلها قادرة على التحكم في العلاقات سواءً على مستوى العالم أو على مستوى إقليم محدد. لكن هذا الشكل إنّما يعني استقرار الهيمنة لقوة واحدة، كما حصل للولايات المتحدة عقب انتهاء الحرب الباردة مثلاً. لكننا سنكون بحاجة إلى أوسع من ذلك، لتفسير سعي القوى المتنافسة/المتنازعة إلى فرض هيمنة على إقليم محدد، حيث يصبح المشهد أقرب إلى نزاع قوى هيمنة متعددة.

وفي الشرق الأوسط، صحيح أنّ الولايات المتحدة تمتلك تفوقاً يتجاوز كامل قدرات دول الإقليم مجتمعة، إلا أنّ حسابات القوة التي استند إليها كوهين لا تبدو قابلة للتطبيق في نزاع الهيمنة، إذ لم تخلق هيمنةً أحادية مستقرة للولايات المتحدة وحدها في الشرق الأوسط (ما عدا 1991-2003).

وبرأي كيوهن، إنّ التهديد بقطع وصول دولة معينة إلى السوق الخاصة بك، مع السماح لدول أخرى بالوصول المستمر، هو "سلاح قوي ذو صلة تاريخية بالسلطة الاقتصادية" لذا، ليتم اعتبار دولة مهيمنة في الاقتصاد السياسي العالمي، يجب أن تتمتع بالوصول إلى المواد الخام الحاسمة، والسيطرة على مصادر رئيسة لرأس المال، والحفاظ على سوق كبيرة للواردات، وامتلاك مزايا نسبية في السلع ذات القيمة المضافة العالية، ما يحقق أجوراً وأرباحاً نسبية مرتفعة. كما يجب أن تكون أيضاً أقوى من أي دولة أخرى، على هذه الأبعاد مجتمعة. حيث تتنبأ نظرية استقرار الهيمنة بأنه كلما كانت هناك قوة واحدة مهيمنة في الاقتصاد السياسي العالمي، كانت العلاقات بين الدول أكثر تعاوناً. (Keohane 1984, 33)

ورغم أن الولايات المتحدة قد أغلقت كثيراً من مجالات الاقتصاد الدولي أمام إيران دولياً وإقليمياً، إلا أن ذلك لم يمنع إيران من أن تكون منافساً قوياً للولايات المتحدة في الهيمنة على جزء من الشرق الأوسط، يعمل فيه الطرفان عسكرياً (إلى جانب أطراف أخرى). وعليه فإن منع وصول إيران إلى الاقتصاد العالمي عبر سلسلة عقوبات دولية وأمريكية، لم يمنع تحوّل إيران إلى قوة هيمنة شرق أوسطية تهدد مصالح الولايات المتحدة وحلفاءها في الإقليم.

كما يرى كيوهن أيضاً، أنّه يجب أن تمتلك الدولة المهيمنة قوة عسكرية كافية لحماية الاقتصاد السياسي الدولي الذي تهيمن عليه من التعديلات من قبل خصوم معادين. ومع ذلك، لا تحتاج قوة الهيمنة إلى أن تكون مهيمنة عسكرياً على مستوى العالم. لذا تشمل مصادر الهيمنة قوة عسكرية كافية لردع أو دفع محاولات السيطرة على مناطق مهمة في الاقتصاد السياسي العالمي. ولكن في العالم المعاصر، من الصعب على الهيمنة استخدام القوة العسكرية مباشرة

لتحقيق أهداف سياستها الاقتصادية مع شركائها العسكريين وحلفائها. إذ لا يمكن تهديد الحلفاء بالقوة دون أن يبدأوا في التساؤل عن جدوى التحالف، كما أن التهديد بوقف الدفاع عنهم ما لم يمتثلوا لقواعد الهيمنة الاقتصادية ليس مقنعاً باستثناء الظروف الاستثنائية. (Keohane 1984, 40)

هنا أيضاً إشكال شرق أوسطي آخر، فرغم أن الولايات المتحدة (عبر حضورها العسكري في الشرق الأوسط، وخصوصاً بعد عام 1990)، يتجاوز كل إمكانيات دول الشرق الأوسط مجتمعة، بل إنه حضور عسكري مباشر، تجلّى في أعلى مراحل عام 2003 عبر غزو واحتلال العراق، عدا عن قواعده المنتشرة في عموم الإقليم، ما يعني أن الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط هي هيمنة عسكرية مباشرة، إلا أن ذلك أيضاً لم يمنع إيران من خلق مجال هيمنة خاص بها تتقاطع فيه أو تتشارك فيه مع الولايات المتحدة جغرافياً وأمنياً ومصحياً، ما يجعل استقرار الهيمنة للولايات المتحدة أمراً غير ممكن رغم تفوقها الاقتصادي والعسكري.

وعليه، فإن كانت الهيمنة تعني السيطرة أو النفوذ الذي تمارسه دولة أو مجموعة من الدول على دول أخرى أو على النظام الدولي أو الإقليمي، فإن الشرق الأوسط يشهد قوتي هيمنة متنافستين في الفترة بعد 2003: الولايات المتحدة ومعها إسرائيل من جهة، وإيران عبر جماعاتها دون الدولة من جهة ثانية، إضافة إلى مساعٍ تركية وروسية لتوسيع مجال هيمنتها إقليمياً، وهما طرفان في تنافس الهيمنة أيضاً.

وهذا ما يجعل المشهد الشرق الأوسطي أبعد ما يكون عن نظرية استقرار الهيمنة، وأقرب إلى طرح تنافس الهيمنة التي نحاول في هذا البحث الاشتغال عليه. وهو تنافس استمر على مراحل، لكنه تبلور بين الطرفين الأمريكي الإسرائيلي - الإيراني ما بعد عام 2003، وبلغ ذروته عام 2024، بتحوّله تدريجياً بعد عملية طوفان الأقصى في تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى نزاع عسكري مباشر وغير مباشر بين الطرفين، تمثّلت شدته الأعلى فترة إعداد هذا البحث، باغتيال الأمين العام لحزب الله اللبناني، ومجموعة شخصيات قيادية إيرانية أو ميليشياوية تابعة لإيران، والتصعيد الإيراني المضادّ عبر قصف إسرائيل مرتين (هجوم المسيرات في نيسان/إبريل 2024، وهجوم الصواريخ البالستية في تشرين الأول/أكتوبر 2024)، عدا عن استهداف غير مباشر متكرّر منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 عبر وكلاء إيران في العراق ولبنان واليمن وسورية⁽¹⁾.

5- بناء الهيمنة.

مناخ النخب المحلية من قبول القوى المُهيمنة

يميز واليرستين Wallerstein بين الهيمنة والإمبريالية، على اعتبار أن الهيمنة، على عكس الإمبريالية، لا تهيمن على المجتمعات من خلال بنية سياسية معقدة، بل تشرف على العلاقات بين المجتمعات السياسية المستقلة من خلال مزيج من التسلسلات الهرمية للسيطرة وعمليات السوق. حيث تعتمد الهيمنة على الوعي الذاتي من قبل النخب في الدول

(1) نقصد بالوكلاء مجموعة الميليشيات الشيعية التي أنشأها إيران، ويديرها الحرس الثوري في المشرق العربي، وقد بلغت العشرات، ومن أبرزها: حزب الله اللبناني، حزب الله العراقي، حركة النجباء، عصائب أهل الحق، فاطميون، زينبيون، لواء أبو الفضل العباس، الحوثيون، وسواها.

الثانوية بأنهم يستفيدون، فضلاً عن استعداد الهيمنة نفسها للتضحية بفوائد قصيرة الأجل ملموسة من أجل مكاسب طويلة الأجل غير ملموسة. وعلى الرغم من أن مفهوم الهيمنة الإيديولوجية مهم في مساعدتنا على فهم التقدير، إلا أنه ينبغي استخدامه بحذر. أولاً، لا يجب علينا أن نفترض أن قادة الدول الثانوية هم بالضرورة ضحايا لـ "الوعي الزائف" عندما يقبلون أيديولوجية الهيمنة، أو أنهم يشكلون نخباً صغيرة طفيلية تخون مصالح الأمة لأغراضهم الذاتية. من المفيد أن نتذكر، كما قال روبرت غيلبين Robert Gilpin، أنه خلال كل من السلام البريطاني والسلام الأمريكي Pax Britannica and Pax Americana، ازدهرت دول أخرى غير قوى الهيمنة، وأن العديد منها قد نمت بالفعل بشكل أسرع من الهيمنة نفسها. حيث أنه وتحت بعض الظروف قد يكون من مصلحة النخب الطرفية وأكثر ملاءمة لنمو اقتصاديات بلدانهم، أن يمتثلوا للهيمنة. (Keohane 1984, 45)

ويمكن التأكد من ذلك، من خلال النظر إلى مناطق هيمنة الولايات المتحدة وإيران، حيث تعتمد كل منهما على قبول نخب هذه المناطق واستفادتهم من هذه الهيمنة. ففي مجال الهيمنة الأمريكي في الشرق الأوسط، تستفيد النخب الحاكمة في الدول العربية من تعزيز أمنها (نخباً ودولاً) بالاستناد إلى الهيمنة الأمريكية، كما أنّ هذه الهيمنة قد وفّرت لها ولوجاً أكثر قبولاً في النظام الاقتصادي العالمي، ما يعظّم منافعها السياسية والاقتصادية، ويعزّز مستويات الاستقرار لديها، في بيئة نزاعات مضطربة. وهنا سيصبح الحديث عن "الوعي الزائف"، متمثلاً في قبول الولايات المتحدة باعتبارها قوة هيمنة عوضاً عن الاشتغال الذاتي على بناء هيمنة خاصة بهم، لكنهم أكثر قبولاً للامتثال للهيمنة الأمريكية لأنهم يرون مصالحهم فيها، وعليه يبدو طرح الوعي الزائف هشاً.

وليس المشهد ذاته في مجال الهيمنة الإيرانية في الشرق الأوسط. صحيح أن النخب العربية في مناطق هيمنة إيران قد استفادت من حماية أمنها "جزئياً" ومن استمرار أنظمتها الحاكمة، كما في حال نظامي الحكم في العراق وسورية والنفوذ الميليشياوي في لبنان واليمن وغزة، إلا أن ذلك لم يقدم لهم ضمانات أمنية تتعلق بالدولة ذاتها، وبالمناخ الاقتصادي وبالولوج إلى الاقتصاد الإيراني، وهو اقتصاد بالأساس منهك بعقوبات دولية أخرجته من إطار التفاعل الدولي إلا بحدود دنيا. ثم إن الحماية الأمنية للنخب التي وفرتها إيران في مناطق هيمنتها، بدأت تتداعى منذ اغتيال قائد الحرس الثوري الإيراني السابق (وربما الأسبق)، قاسم سليماني، في كانون الثاني/يناير 2020، وما تلاه من اغتالات للنخب المحلية الخاضعة للهيمنة الإيرانية، حتى داخل إيران (اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران في تموز/يوليو 2024)، والتي كان أحدثها حتى تاريخ إعداد هذا البحث اغتيال قيادات حزب الله، وعلى رأسها أمين الحزب حسن نصر الله. وعليه يكون طرح "النخب الطفيلية التي تخون مصالح الأمة لأغراضها الذاتية" أكثر حضوراً وقبولاً في النخب الممتثلة للهيمنة الإيرانية، وهي نخب تستند إلى وعي طائفي، قائم على فكرة إعادة هندسة البنى الاجتماعية طائفيًا، وتهديم الدولة العربية لصالح الهيمنة الإيرانية، مقابل المصالح الآنية لهذه النخب (البقاء في السلطة أو خدمة الهوية الطائفية).

الانتقال من استقرار الهيمنة إلى تنافس الهيمنة في الشرق الأوسط

عندما قدم جون روجي John Ruggi مفهوم الأنظمة الدولية في الأدب السياسي الدولي عام 1975، عرّف النظام بأنه "مجموعة من التوقعات المتبادلة، والقواعد واللوائح، والخطط، والطاقت التنظيمية والالتزامات المالية، التي يتم قبولها من قبل مجموعة من الدول". ومن ثم عرّف النظام الدولي في مؤتمر حول هذا الموضوع بأنه "مجموعة من المبادئ الضمنية أو الصريحة، والمعايير، والقواعد، وإجراءات اتخاذ القرار التي تتقارب حولها توقعات الفاعلين في مجال معين من العلاقات الدولية". فالمبادئ هي معتقدات حول الواقع والسببية والاستقامة. والمعايير هي معايير السلوك المحددة من حيث الحقوق والالتزامات. والقواعد هي صفات أو تحريمات محددة للعمل. أما إجراءات اتخاذ القرار فهي الممارسات السائدة لصنع وتنفيذ الخيارات الجماعية". (Keohane 1984, 57)

ويرى كيوهن، أنّ الهيمنة بحد ذاتها نظام من الأنظمة الدولية، وهي نظامٌ يقلل من تكاليف المعاملات ويخفف من عدم اليقين، حيث يمكن لكل حليف التعامل مع الهيمنة وتوقع أن تضمن اتساق النظام ككل. ويمكن أن يضمن تشكيل الأنظمة الدولية الشرعية للمعايير السلوكية التي تؤدي الهيمنة دوراً رئيساً في الحفاظ عليها. ففي مجالات المال والتجارة، حيث كانت حاجة التعاون من حلفائهم ضرورية، استثمر القادة الأمريكيون الموارد في بناء ترتيبات دولية مستقرة ذات قواعد معروفة. وكان من المنطقي بالنسبة للولايات المتحدة أن تربط نفسها، بالإضافة إلى الآخرين، من أجل إقناع الدول الأضعف بالامتثال للقيادة الأمريكية. (Keohane 1984, 138)

هذه الظروف تجدد صدى لها في الشرق الأوسط، بعد انتهاء الحرب الباردة وخسارة العراق لحرب الخليج الثانية 1990-1991، وتداعي قوته إلى درجة أخرجته من المنافسة الإقليمية. حينها كان الشرق الأوسط خاضعاً لسيطرة قوة هيمنة واحدة دون منافسة إقليمية أو دولية، ما يسر على الولايات المتحدة فرض قواعد وترتيبات في الشرق الأوسط طيلة الفترة 1990-2003. حينها كان يمكن وصف المرحلة بأنها مرحلة استقرار الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط.

لكن منذ احتلال العراق، وبدء مشروع الهيمنة الإيرانية، انتقل الشرق الأوسط من مرحلة استقرار الهيمنة إلى تنافس/نزاع الهيمنة، وهنا نستخدم المصطلحين بالتبادل (تنافس ونزاع)، حيث أنه يحمل في طياته الأمرين معاً، ففيما كان تنافساً في بعض مراحله على اكتساب الحواضن الاجتماعية والدولية والمنافع الاقتصادية والسياسية، إلا أنه كان أيضاً نزاعاً مسلحاً يتصاعد تدريجياً ويبطئ منذ 2003 وحتى 2024، أدى إلى مقتل العديد من أتباع الطرفين، وتضرر مصالحهما.

يأتي هذا التنافس-النزاع بغض النظر عن شكل النظام الدولي، وهو موضوع فيه خلاف راهن. حيث يذهب بعض المفكرين إلى أن الأحادية القطبية انتهت منذ عام 2017 مع وصول ترامب إلى البيت الأبيض، كما يعتقد جون ميرشامير (Mearsheimer 2019, 8). فيما يرى آخرون أن النظام الدولي دخل منذ 2017 مرحلة الأحادية القطبية السائلة fluid situation التي ترى أن القطبية الأحادية لم تعد قادرة على فرض هيمنتها العالمية وأنها تنتقل إلى شكل آخر لم يتبلور بعد. إلا أن مظاهر الأحادية تبقى حاضرة في النظام الدولي عبر أشكال عدّة أبرزها الأحادية

العسكرية (الصلبة)، والمتمثلة في تفوق الولايات المتحدة على جميع القوى الكبرى والصاعدة التي تليها مجتمعة. ورغم هذا المشهد الدولي، إلا أنه لم ينعكس على الشرق الأوسط بعد عام 2003، حيث لم تكن الولايات المتحدة القطب الأوحده في الشرق الأوسط (وخصوصاً فترة الرئيس أوباما 2009-2017)، مع تحدي إيران للهيمنة الأمريكية، وتبلور فكرة ضرورة الانسحاب الأمريكي التدريجي من الشرق الأوسط. تعزز هذا الطرح بعد الانسحاب المتعجل من أفغانستان، حيث شهد الحضور الأمريكي تراجعاً ملحوظاً في الشرق الأوسط (استمر حتى اندلاع طوفان الأقصى)، ما سمح بخلق مساحات عمل لإيران.

ويمكن وصف هذه المساحات بأنها فراغ استراتيجي Strategic Vacuum، سارعت عدة دول ملته، ما أعاد ضبط-زعزعة ميزان القوى في الشرق الأوسط، انعكاساً للتغيرات الجارية في ميزان القوى الدولي. وأدخل المنطقة في حالة نزاع مسلحٍ ممتدٍ جغرافياً وزمانياً، وخلق أزمات بنيوية مستعصية على الحل، وأنتج مجموعة من الدول الفاشلة، عززت فكرة الفراغ الاستراتيجي، وخلقت مزيداً من التهديد الأمني لدول المنطقة، دفعتها للقبول بتسويات قائمة على نتائج تلك النزاعات، في عملية هي أشبه بالهذن لتبريد تلك الأزمات، لكنها غير قادرة على حلها بطرق سلمية مستدامة، ما يندر بعودة انفجارها تكراراً. (نعناع 2023، 70)

وفي دراسة سابقة، وضحنا ما نقصده بالفراغ الاستراتيجي، على اعتبار أنه على أشكال عدة، فهو مساحات تسمح لقوى خارجية بالتدخل العسكري والسياسي وتوجيه السياسات العامة لمنطقة ما. هذا الفراغ إما أن يكون ناجماً عن انهيار دولة تاركاً خلفه مجالاً لعمل القوى الخارجية، أو عن غياب ترتيبات إقليمية تؤدي إلى تدخل قوى خارجية (غياب قيادة إقليمية)، أو عن تلك المرحلة اللاحقة لانهيار ترتيبات إقليمية ما وقبل بروز أخرى، وقد يكون ناجماً عن انسحاب أو تراجع دور دولة كبرى من إقليم ما. جميع هذه الحالات تقود إلى ترك مساحات مصالحة وأمنية تتطلع القوى الإقليمية والدولية لتعظيم مصالحها منها، أو للتحوط الاستراتيجي والأمني من خلال العمل فيها. وربما تكون مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء (MENA and SSA)، في الوقت الحالي، المناطق الأكثر اضطراباً على مستوى العالم، وتحديدًا مع توسع دائرة الدول المنهارة (الفاشلة)، وحضور جميع القوى الكبرى في المنطقة، إضافة إلى تعدد القوة الإقليمية الفاعلة والمتنافسة فيما بينها. يضاف إلى ذلك تصاعد دور الفاعلين من غير الدول (ميليشيات، مرتزقة، شركات عسكرية، منظمات إرهابية، جماعات انفصالية، شركات عمالية متعددة القوميات، حركات تمرد، ثورات مسلحة).

هذا يعني أن الحضور في الشرق الأوسط يبقى عالي الكلفة، نتيجة التنافس الحاد بين الخصوم، وهو مبرر آخر لإعادة معايرة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، مع انخفاض العوائد الاستراتيجية من هذا الحضور طويل المدى ومتعدد الأشكال. لكن بالنسبة إلى القوى الأخرى، وبالأخص روسيا والصين وإيران وتركيا، هو حضورٌ مقبول الكلفة نسبياً، حيث أنّ المنافع من ذلك تعود على أصحابها بتعزيز مكانتها الدولية في سعيها إلى صدارة المشهد الدولي بالنسبة

لروسيا والصين، أو الإقليمي بالنسبة لإيران وتركيا. لذا يبدو أنّ انخراط هذه القوى في شؤون الشرق الأوسط مرتبط بشكل طردي بتخفيض الارتباط الأمريكي، كون الشرق الأوسط أرض الفرص الاستراتيجية. ونشبه هذه العملية، بما يعرف في علم الفيزياء بنظرية الأواني المستطرقة، حيث أن انخفاض مستوى نفوذ دولة ما في إقليم ما، سيبعده حتماً اندفاع نفوذ من قوى أخرى ملء هذا الفراغ. وهذا يضعنا أمام فرضية "حتمية ملء الفراغ"، إذ لا يمكن أن يُترك فراغ استراتيجي (ذو منافع استراتيجية أو تهديدات أمنية) دون أن تستحوذ عليه القوى الأكثر فعالية وقدرة من سواها، أي أن هذا الاستحواذ مرتبط بالقوى الأكبر إقليمياً ودولياً من جهة، وذات المشروع الإقليمي والدولي في الهيمنة من جهة ثانية. (نعناع 2023، 74-75)

وذلك يتقاطع مع تعريف ألكسندر باردر Alexander D. Barder، للهيمنة الدولية، والتي يرى أنّها "تحريك القيادة *the mobilization of leadership*" من قبل قوة بارزة لتنظيم العلاقات بين الفاعلين. وعليه تختلف الهيمنة عن القطب الأحادي *unipolarity*، التي يشير إلى الأنظمة التي تفتقر فيها قوة كبرى واحدة إلى المنافسين الأقران. كما أنّ الهيمنة تختلف أيضاً عن التسلسل الهرمي *hierarchy*، والذي يشير، إلى أي نوع من التصنيف العمودي. تستكشف معظم نظريات نظام الهيمنة، إذًا، الشروط التي تستخدم فيها جماعة سياسية "قدراتها الاقتصادية والعسكرية المتفوقة" —موقعها في قمة التسلسلات الهرمية بين الدول في هذه المجالات— لإنشاء نظام دولي، والذي يظهر "في القواعد والترتيبات المستقرة بين الدول التي تحدد وتوجه تفاعلاتها". من هذا المنظور، يتبع أن جزءاً كبيراً من موضوع دراسات التسلسل الهرمي الجديدة، يحلل الخصائص التسلسلية للأنظمة الدولية —الهيمنة أو غير ذلك. ويتفق كثيرون على أن علاقات الهيمنة تصف أنماط القيادة والسيطرة بين الكيانات السياسية المستقلة اسمياً، بينما تنشأ الإمبرياليات *empires*، عندما لا تتمتع الوحدات المكونة بمثل هذه الاستقلالية الاسمية، حيث يُزعم أن قوى الهيمنة تتحكم في العلاقات الخارجية للكيانات الأخرى، بينما تتدخل الإمبرياليات في سياساتها الداخلية. (Ikenberry and Nexon 2019, 411)

وهذا ينقلنا إلى طرح فرضية أخرى، وهي أن إيران لم تكن في مرحلة تنافس هيمنة مع الولايات المتحدة فحسب، بل كانت في مرحلة فرض إمبريالية إيرانية تمتد إلى الدول التي شهدت نشاط وكلاء إيران في ذات الفترة، وهي: العراق، سورية، لبنان، اليمن، قطاع غزة. فرغم أن هذه الكيانات (الدول العربية)، هي مستقلة (باستثناء قطاع غزة)، وعضو في منظمات إقليمية ودولية، إلا أن استقلالها كان اسمياً، بمعنى أنّ النفوذ الإيراني المباشر وغير المباشر، قوّض هذا الاستقلال، وسمح للفاعلين الخارجيين (الدول ووكلائهم) بالعمل على الضدّ من سيادتها. وهذا يتفق مع الزعم بأن الإمبرياليات تتدخل في السياسات الداخلية للدول، ما يجعلنا أكثر ميلاً لاعتبار النفوذ الإيراني نفوذاً إمبريالياً أكثر منه نفوذ هيمنة فحسب.

منظور آخر للهيمنة في الشرق الأوسط: من عدم الاستقرار إلى الهيمنة المخترقة

ما تقدم يدفعنا للميل نحو مفهوم "الشرق الأوسط المخترق penetrated system"، وهو ما سبق لكارل براون Carl Brown طرحه، حيث عُرف بتعريفه الشهير للشرق الأوسط بأنه "نظام مُخترق، خاضع لمستوى استثنائي من التدخل الخارجي ومع ذلك، وبفضل تميزه الثقافي، فإنه يقاوم الاستعباد بشكل عنيد"، تمييزاً بين الاختراق الخارجي والاختراق المحلي/الإقليمي. من وجهة نظره، تتميز العلاقات الدولية في الشرق الأوسط بتغيرات متكررة في التحالفات، واختراق كبير للنظام من قبل القوى الخارجية، ومنطق المعادلة الصفرية zero-sum، ووجود اتجاه عام نحو "الاستتباب/التوازن الداخلي homeostasis"، والذي يتسم بعدم قدرة أي لاعب إقليمي على تعديل ميزان القوى القائم بشكل كبير. (Santini 2017, 97)

وكما عبّر غيلبين، "لقد ضمن السلام الأمريكي والسلام البريطاني، مثل سلام روما Pax Romana، نظاماً دولياً من السلام النسبي والأمن. حيث أنشأت المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرضت قواعد النظام الاقتصادي الدولي الليبرالي". يستند هذا البيان إلى أحد المفهومين المركزيين في نظرية استقرار الهيمنة: أنّ النظام في السياسة العالمية عادة ما يتم إنشاؤه بواسطة قوة مهيمنة واحدة. وبما أن الأنظمة تُشكّل عناصر من نظام دولي، فإنّ هذا يعني أنّ تشكيل الأنظمة الدولية يعتمد عادة على الهيمنة. المبدأ الرئيس الآخر في نظرية استقرار الهيمنة هو أنّ الحفاظ على النظام يتطلب هيمنة مستمرة continued hegemony. كما قال كيندلبرغر Charles P. Kindleberger: "لكي يتم استقرار الاقتصاد العالمي، يجب أن يكون هناك مُثبّت stabilizer، مُثبّت واحد". أي أن التعاون، أو التكيف المتبادل لسياسات الدول تجاه بعضها، يعتمد أيضاً على استمرار الهيمنة. (Keohane 1984, 31)

واستناداً إلى طرح كيوهن السابق، فإن النظام الشرق الأوسطي، الذي أنشأته بريطانيا في الشرق الأوسط بداية (بتعاون جزئي مع فرنسا)، ثم تسلّمته الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية، لم يكن نظام هيمنة واحدة مستقرة، حيث شهد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحدي هيمنة آخر تمثل آنذاك في الهيمنة السوفيتية التي خلقت مجال نفوذ "اشتراكي"، شمل العديد من الدول العربية، واستمر في تحدي الهيمنة الأمريكية طيلة فترة الحرب الباردة، ما خلق "حرباً بادرة إقليمية" كانت انعكاساً عنيفاً للتنافس بين القطبين (بلغت ذروته في حرب الخليج الأولى 1980-1988، والحروب العربية-الإسرائيلية). لتستقر الهيمنة الأمريكية مرة أخرى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وغياب أي منافس هيمنة للولايات المتحدة في المنطقة، وليشهد الشرق الأوسط فترة من السلام النسبي في الفترة (1991-2003).

6 - دور توازن القوى في فرض الهيمنة

يمكن فهم إشكالية الشرق الأوسط من منظورين آخرين (إلى جانب منظور شكل الهيمنة)، وهما منظورا الفوضى وتوازن القوى. فعبّر منظور الفوضى Anarchy، والتي تعني غياب سلطة عليا، فإنها تبدو أكثر تجلياً في الشرق الأوسط من أقاليم أخرى عديدة، وذلك نتيجة طبيعة النظام الدولي التي تحدثت عنها النظرية الواقعية بكل مدارسها، ونظام الاعتماد على الذات Self-help، وهذا متأصل في طبيعة النظام الدولي. لكنها تزداد حدّة في الشرق الأوسط، نتيجة تداخل عدة أنظمة فيه، حيث يشمل النظام الإقليمي العربي (العالم/الوطن العربي)، والعالم الإسلامي (والمندقسم

سياسياً ودينيّاً إلى سنة وشيعة وأقليات)، إضافة إلى تداخل أدوار الناتو في المنطقة عبر تركيا (التي تتصرف أحياناً باعتبارها دولة شرق أوسطية وتارة باعتبارها دولة أوروبية)، إلى جانب الوجود الإسرائيلي غير الممتزج بالتركيبية الثقافية والديموغرافية للإقليم، والتي كثيراً ما شبهها الكتاب القوميون العرب بأنها كياناً سرطانيّاً (دخيل)، لا يمكن قبوله ضمن المنظومة الإقليمية الشرق الأوسطية، لكن المناعة العربية أضعف من أن تتخلّص منه.

في ظلّ هذه الفوضى لا يمكن التعويل على أدوار تنسيقية بين القوى الأساسية في الإقليم، أو للمنظمات فوق القومية (جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلس التعاون لدول الخليج العربي)، أو حتى للأحلاف المؤقتة التي تنشأ في الإقليم ردّاً فعل على متغيراتٍ طارئة (مثل الحلف الذي نشأ لمواجهة صدام حسين، أو لمواجهة داعش، أو الانقسام الخليجي-الخليجي في العقد الماضي).

ذات الصورة يمكن إسقاطها على ميزان القوى Balance of Power في الشرق الأوسط، المفهوم الواقعي الآخر لشرح التنافس الدولي. نظريّاً، توازن القوة هو أحد أقدم النظم الدولية، ويتميز بتوزيع ثنائي أو متعدد الأقطاب للقوة دون هيمنة دولة واحدة. في هذا النظام، تتنافس الدول وتوازن بعضها البعض. عندما تزداد قوة دولة أو تصبح عدوانية، وتستجيب الدول الأخرى بتجميع قوتها عبر تعبئة الموارد أو بناء التحالفات. هذا التوازن يجعل العلاقات بين الدول مستقرة. ويشرح والتز Kenneth Waltz أن الدول متشابهة في طبيعتها الأساسية وتعرض لضغوط لأداء نفس الوظائف، ما يجعل القوة المادية هي العملة السائدة. وتسعى الدول لحماية نفسها وضمان أمنها نظراً لعدم الثقة في نوايا الدول الأخرى. وعندما تزداد قوّة دولة ما، تسعى الدول الأضعف إلى تحالفات مضادة لتجنب الهيمنة. مع تغير توزيع القوة، تتغير التحالفات أيضاً، مما يحافظ على توازن النظام الدولي. (Ikenberry 2012, 47-49)

ومرة أخرى، يمكن القول بناء على الفقرة السابقة، إنّ توازن القوى في الشرق الأوسط يشهد هذه الحدة من الفوضى والاضطراب، حيث يسعى الجميع لتعظيم قوتهم العسكرية، أو لتقويض قوة الخصوم، بشكل مباشر أو غير مباشر، وربما شيوع استخدام الوكلاء والمرتقة (أحد أحدث أنماط الحروب)، يأتي في هذا السياق، حتى باتت كثير من الدول العربية تحت وطأة العمل العسكري للفاعلين دون الدولة، سعياً لتعديل موازين قوى. حيث تشتغل الولايات المتحدة وروسيا جنباً إلى جنب مع القوى الإقليمية: إيران، إسرائيل، تركيا، السعودية، الإمارات، مصر، قطر على إحداث تغيير في موازين القوى. ولعل ما يجري من عملية إيرانية-إسرائيلية واسعة بدأت منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتم توسيعها نحو لبنان منذ أيلول/سبتمبر 2024، يأتي في ذات سياق تعديل موازين القوى الإقليمية بين الطرفين. ويبدو أن هناك رأياً مخالفاً لرأي كيوهن حول استقرار الهيمنة، وهو رأي الواقعية الهيكلية Structural Realism بأنّ توازن القوى، وليس الهيمنة المفرطة، هو "التوازن الطبيعي" للسياسة الدولية. وتتنبأ بأنّ محاولات إقامة أو الحفاظ على الهيمنة ستفشل في مواجهة ضغوط معاكسة. في الوقت نفسه، جادل الليبراليون بأنّ الهيمنات ليست ضرورية

لإنشاء نظم دولية [أو إقليمية] قوية، ووجد بعض العلماء أن من الصعب بشكل متزايد تحديد وجود السلع العامة التي يُزعم أن الهيمنة تُقدّمها. (Ikenberry and Nexon 2019, 403)

ولن نتوقف عند الرأي الليبرالي، الذي نعتقد أنه غير قادر على فهم نزاعات الشرق الأوسط، بل إنه يسعى لتجاهل بنية الشرق الأوسط وإشكالياته الهيكلية، لصالح تنظير فوق واقعي، لا يجد له في الإقليم بيئة قابلة للاحتضان. لذا يبدو التنظير الواقعي (والتنظيرات المشابهة مثل نظريات استقرار الهيمنة والمدرسة الإنجليزية)، قادرة على تحليل جزء مهم من النزاعات، دون أن تكون كافية بمفردها على تفسير الإشكال الشرق الأوسطي.

وهنا تبدو الفكرة الواقعية بتوازن قوى إقليمي قابلة للنقاش، لكن إشكالياتها أنّ القوى الإقليمية لا تشتغل منفردة في الإقليم بل هي متداخلة مع القوى الدولية الكبرى. وبالأساس، تمّ تصميم النظرية الواقعية لتعالج النظام الدولي ككل، وصحيح أنّها الأكثر قرباً في فهم الشرق الأوسط، لكنها بحاجة إلى تحديث منظورها الإقليمي (دون الدولي)، لفهم هذا التداخل. فإن كان وجود توازن قوى فترة الحرب الباردة على المستوى الدولي قد منع من اندلاع حرب عالمية كبرى جديدة بين القطبين، إلا أنّ هذا التوازن لم ينعكس توازناً في الشرق الأوسط، بل انعكس هيمنة ونفوذاً وحروباً شرق أوسطية ابتدأت منذ عام 1948 واستمرت حتى عام 1988. لذا، وفي افتراض محاولة محاكاة نموذج التوازن الدولي مرة أخرى (رغم أنّه من المبكر جداً الحديث عن نظام دولي تعددي أو ثنائي، ومن ثم متوازن)، فإن المؤشرات توحي بإمكانية تكرار ذات النتائج التي كانت سائدة في الشرق الأوسط في القرن العشرين مرة أخرى، وهي نتائج موجودة في المنطقة قبل أن نحصل على نظام دولي -تعددي أو ثنائي- متوازن، أي أنّ الشرق الأوسط محكومٌ بالنزاعات بغض النظر عن طبيعة النظام الدولي.

بل إنّ القوى الدولية المشتغلة في الشرق الأوسط ذاتها، ساهمت في تقويض الميزان الإقليمي، وخلق فوضى حادة، أُطلق عليها أمريكياً الفوضى الخلاقة Creative Chaos، وهي فوضى لا تعني غياب سلطة عليا كما في النظام الدولي، بل تحيل إلى خراب إقليمي واسع يهدم الإقليم ثم يُعيد خلقه وفق مصالح قوى النفوذ والهيمنة.

وهو ما أكد عليه Yetiv and Oskarsson من أن الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في عام 2003، أدى إلى إسقاط صدام حسين، وإضعاف العراق كدولة، وزيادة نفوذ إيران. وهذا جعل إيران أقوى في المنطقة ليس بسبب زيادة قدراتها بشكل كبير، ولكن لأن العراق لم يعد قادراً على التوازن ضد إيران بشكل جيد، إن لم يكن على الإطلاق (في المستقبل المنظور). ونتيجة لذلك، سمح الغزو الأمريكي للعراق، لإيران، التي كانت بالفعل أقوى من العراق الخاضع لعقوبات الأمم المتحدة، بالتوسّع دون عائق من العراق، بل في الواقع اكتسبت بعض النفوذ على العراق أيضاً. ومع ذلك، فإن القصة ليست بسيطة. ففحص توزيع القدرات في المنطقة على مر الزمن يشير إلى قصة مختلفة. حتى بين الدول الأضعف نسبياً في الخليج العربي، فإن إيران، على الورق، ليست أقوى بكثير من السعودية إن استخدمنا الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر. (Yetiv and Oskarsson 2018, 41)

ويبدو أن ميزان القوى الإقليمي مرة أخرى، غير قادر على بناء تفسير متكاملٍ للنزاعات الشرق الأوسطية، ففيما تتمتع إسرائيل بمكانة الدولة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط، فإن نفوذها وهيمنتها في الشرق الأوسط ليست كما إيران الأكثر نفوذاً رغم أنها تعاني من اضطرابات هيكلية في بنية الدولة الإيرانية واقتصادها ومجتمعها. وبينما تُعتبر السعودية الأكثر ثراءً في عموم الإقليم إلا أنها لا تمتلك برنامج نفوذ وهيمنة إقليمي (باستثناء محاولة خلق منطقة نفوذ-هيمنة في اليمن دون أن تحقق نتائج يعول عليها، وباستثناء الهيمنة/النفوذ على جزيرة/دولة البحرين). في حين أنّ تركيا والتي تعتبر واحدة من أقوى جيوش حلف الناتو، يبقى مشروع نفوذها محدوداً ومتصادماً مع المشاريع الأخرى، وفي أجزاء منه يبدو أضعف من المنافسين (وخصوصاً في شمال شرق سورية).

وفي سياق التوازن، يطرح Yetiv and Oskarsson، فكرة التحالف alliance، وربما تساعد في توضيح المشهد الإقليمي بشكل آخر. حيث يريان أن الميزان الإقليمي معتمد على التحالفات، ومنها تحالف الولايات المتحدة والسعودية الاستراتيجي، رغم التوترات السياسية، حيث تعتمد السعودية على هذا التحالف، بينما تفتقر إيران إلى حلفاء استراتيجيين على المستوى الدولي أو الإقليمي. وتعامل الصين وروسيا مع إيران لكنهما ليستا حليفين استراتيجيين. فيما تمثل سورية عبئاً على إيران، وقد لا يبقى نظام الأسد حليف إيران في السلطة، وتمتلك إيران أيضاً عدداً أكبر من الخصوم في المنطقة مقارنةً بالحلفاء. ويخلصان إلى أن التحالف بين الولايات المتحدة والسعودية يعزز أمن المنطقة بفضل القوة العسكرية الأمريكية الكبيرة التي تتفوق على قدرات إيران -بكثير-، ليس فقط في الطائرات عالية الأداء، ولكن أيضاً في القدرة على خوض الحروب. في المقابل فإنّ إيران خاضت حرباً طويلة ضد العراق دون تحقيق نصر حاسم، بينما هزمت القوات الأمريكية الجيش العراقي بسرعة في 1991 و2003. (Yetiv and Oskarsson 2018, 145)

لكن اعتراضنا على ذلك، بأنّ توصيف العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة بعلاقة تحالف ليس مضبوطاً، فالسعودية ليست مثل تركيا (عضو/حليف ناتو)، وليست ضمن البرنامج الأمريكي (حليف رئيسي من خارج الناتو Major non-NATO ally/MNNA)، وليس هناك اتفاقية تحالف أممي شبيهة باتفاقية (الرباعية QUAD في جنوب شرق آسيا). إنما التزام أمريكي بحماية المصالح الأمريكية في الخليج العربي بما فيه السعودية (منذ أربعينيات القرن العشرين)، وشراكات اقتصادية وأمنية وعسكرية متنوعة، لم تمنع إيران من مهاجمة السعودية إما بشكل مباشر أو عبر وكلائها (كان الهجوم الأبرز في عام 2019 على حقول النفط في السعودية).

وإن كانت العلاقات الأمريكية مع المنطقة (حلفاء رئيسيين من خارج الناتو، أو شركاء)، تفسر حماية هذه الدول، إلا أنها غير قادرة على شرح تنافس الهيمنة خارج مناطق الحماية الأمريكية، والتي باتت محاصرة بنزاعات مسلحة من عدة أطراف. بل نلاحظ تشكيك أطراف خليجية في مناسبة عدّة، بمدى جدية الولايات المتحدة بالالتزامات الأمنية بتوفير الحماية لها في ظل تصاعد حدة النزاعات.

وعليه، فإن ميزان القوى الإقليمي لم ينعكس توزيعاً متناسباً للقوة والنفوذ والهيمنة، فرغم امتلاك بعض الأطراف مقومات القوة الإقليمية الرائدة، إلا أن واقعها لا يدل على ذلك. عدا عن أن ميزان القوى الإقليمي يتعرض لضغط الميزان الدولي، وهو تابع له، وليس قادراً على الاشتغال بشكل مستقل عنه، ما يعيد المنطقة إلى مرحلة فوضى التوازن.

وفي هذا الخصوص، يعتقد Anderson أن واحدة من الادعاءات التي تم طرحها بشكل متكرر هي أن انعدام التوازن أو عدم التناسب الكبير في توزيع القوة بين الدول الكبرى يمكن أن يكون سبباً رئيساً للحرب (ii). حيث يجادل المتشائمون الذين يرون أن الجشع والرغبة في استخدام القوة يكمنان باستمرار تحت سطح العلاقات الدولية بأن السماح بظهور عدم توازن كبير في القوة أو السماح بظهور تصور بذلك هو بمثابة وضع إغراء في طريق الشيطان. قد تختار الدول التي تعتقد أنها في موقف قوي نتيجة لذلك دفع المطالب والنزاعات إلى نقطة الحرب إن اعتقدت أنها تستطيع الانتصار دون تكلفة كبيرة. ومع ذلك، لو تم الحفاظ على توزيع أكثر توازناً للقوة المدركة، فلن يكون هذا الإغراء قد نشأ. أحد الأمثلة التي يمكن استخدامها لدعم هذا الادعاء هو قرار صدام حسين شن الحرب على إيران في عام 1980 بعد ثورة خميني. بينما أصبحت إيران تحت حكم الشاه قوة إقليمية كبرى، يبدو أن سقوطه قد دفع صدام للاعتقاد بأن الجيش الإيراني سيكون مشوشاً وغير منظم بعد الثورة لدرجة أنه لن يكون قادراً على مقاومة قواته بشكل فعال. وبالتالي، يمكن القول إن حرباً طويلة ودائمة نشأت من تصور عدم توازن القوة. ومع ذلك، إن تم قبول صحة هذا الادعاء، فإنه لا يزال يتعين توضيح السبب المحدد الذي دفع صدام حسين لاستغلال هذا التوازن المدرك إن كان من المقرر فهم بعض من الأسباب الأساسية للحرب. (Anderson 1996, 183)

7- الحرب الإقليمية الباردة الجديدة في الشرق الأوسط

نتقل إلى مفهوم تنظيري جديد يمكن دراسة الشرق الأوسط عبره، يتمثل في الإقليمية Regionalism، وما يتصل بها من أنظمة خاصة بهذا المفهوم. حيث تتكون العناصر الرئيسة لأي نظرية حول مجمع الأمن الإقليمي (Regional Security Complex Theory - RSC)، من ثلاث مجموعات من الثنائيات، بالإضافة إلى توزيع القوة بين الفاعلين: الفوضى مقابل التكامل (القطبية)، الصداقة مقابل العداة (العلاقات بين الوحدات)، والأمننة مقابل إلغاء الأمننة (عمليات بناء التهديد)(iii). ومع ذلك، يجب تأهيل العنصر الأول. بينما تميل المنطقة إلى اعتبارها حالة اختبار للنظريات الواقعية، نظراً لمستواها العالي من الميل نحو الحرب، وتقلب التحالفات، والتركيز

(ii) One claim that frequently has been made is that a serious perceived unevenness or disequilibrium in the distribution of power between large states can be a major cause of war.

(iii) The key elements at the basis of any RSC are three sets of dichotomies, in addition to power distribution among actors: anarchy versus integration (polarity), amity versus enmity (relations among units), and securitization versus de-securitization (processes of threat construction).

على الأمن التقليدي، وغياب مؤسسات إقليمية قوية، فإن نقص التقدم نحو التكامل وامتداد الإقليمية المحدود لا يعني بالضرورة أن مبدأ التنظيم في النظام الإقليمي هو الفوضى. أي أنّ غياب تسلسل هرمي واضح وتغير التصنيفات وإدراكات القوة بين اللاعبين الإقليميين تؤهل النظام الإقليمي ليتم تصوره على أنه ليس فوضوياً ولا هرمياً، بل مثال على النظام غير الهرمي متعدد المستويات (heterarchical order). (Santini 2017, 97-98)

يساعدنا هذا المفهوم، في فهم الحرب الإقليمية الباردة التي كانت انعكاساً للحرب الباردة الدولية، ففي حين أن الثانية منعت نشوب حرب عالمية ثالثة، إلا أن الأولى كانت خاضعة للتركيز على الأمن التقليدي وغياب المؤسسات الإقليمية القوية. لم يكن هناك فوضى مطلقة، بل كان هناك مستويات متعددة من التنظيم الإقليمي تتداخل فيما بينها من جهة، وتدار من قبل أطراف خارجية أحياناً، لكنها حظيت بشيء من الاستقلالية، إذ تصدّرها إقليمياً قيادات عسكرية تطمح لتوسيع نفوذها (صدام حسين وحافظ الأسد وجمال عبد الناصر وخميني). ويبدو أنّ المنطقة محكومة بنمط متكرّر من النزاعات المسلحة. الميزة الأساس لهذا النمط هو التكرار كل عقد من الزمن، لكنه تكرر متجدّد في أسبابه، متّصلٌ بسابقه. فمع انتهاء الحرب الإقليمية الباردة الأولى بسقوط الاتحاد السوفييتي، كان العقد الأخير من القرن العشرين متصلاً بانكفاء إيران واتفاقيات السلام العربية-الإسرائيلية وتقويض قوة العراق عسكرياً عبر العقوبات، فإن العقد التالي شهد نمطاً مختلفاً تماماً، لكنه متّصلٌ بسابقه، تتمثل في الحرب الأمريكية على العراق ضمن مشروع "عملية حرية العراق Operation Iraqi Freedom"، وما انبى عليها من مشروع نشر الديمقراطية عبر الإكراه في العالم العربي (مشروع مئني بالإخفاق)، وكذا توسّع إيران في العراق، والتحصير لحرب إقليمية باردة جديدة، ستظهر في العقد التالي عبر الثورات والنزاعات المسلحة الأهلية والإرهاب العابر للحدود (السني والشيعي)، فيما يبدو العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين عقداً أكثر عنفاً ضمن الحرب الإقليمية الباردة الجديدة.

ووفق Santini، تتميز الحرب الإقليمية الباردة الجديدة بوجود عناصر غير هرمية متزايدة، مما يوضح تركيز القوة وتشتتها في المنطقة في الوقت نفسه. فعلى المستوى الداخلي، تشمل هذه العناصر خصخصة القوة، وتراجع الدولة عن احتكار العنف، وتكثيف الطائفية، وتعدّد مراكز القوة. أمّا على المستوى الإقليمي، فتتراوح هذه العناصر من انتشار النزاعات التي تتحوّل إلى حروب بالوكالة، إلى تعدّد الفاعلين غير الدوليين الذين يتخذون جانباً في المواجهة أو يعملون كعناصر تعرقل التقدم، إلى التصنيفات المتعددة للقوة ضمن هرميات المنطقة المتعددة. (Santini 2017, 103)

ونلاحظ تركيز Santini، على عنصر الطائفية باعتباره سلاحاً رئيساً في الحرب الإقليمية الباردة الجديدة، وإن كانت في مرحلة ما بين السعودية وإيران، إلا أنّها تحولت إلى حرب واسعة على امتداد إقليم الشرق الأوسط بين السنة والشيعية:

أظهر المجمع الخليجي قدرة غير مسبوقة على التأثير في الديناميات الأمنية في المشرق (سورية، لبنان، مصر) والمغرب (ليبيا، وبدرجة أقل المغرب وتونس)، مما جذب فاعلين إقليميين غير عرب (تركيا) وقوى دولية (روسيا، الولايات المتحدة، وعدد من الدول الأوروبية) إلى الحروب بالوكالة في المنطقة، وأبرزها في سورية، ولكن أيضاً في ليبيا واليمن. واتهمت الكتلتان الجيوسياسيتان بعضهما البعض بتأجيج الطائفية ليس فقط في الخليج، بل في المنطقة بأسرها. في ظل هذه الديناميات، تحولت الطائفية في العقد الماضي إلى انقسام إقليمي محدد، موجّهة الانقسامات السياسية والجيوسياسية الأخرى، وعامل ضبط order. وقد ساعدت في ذلك وجودها الواسع في خطاب القادة العرب الرسمي، واستحوادها وإعادة استحوادها الناجحة بين شرائح واسعة من السكان الشيعة والسنة. ويؤكد أسامة مقدسي Ussama Makdisi بقوة في هذا الصدد أنه في الآونة الأخيرة، تم استخدام الطائفية، من حيث وكالتها المحلية والأجنبية، من قبل العديد من القادة العرب والأجانب ليس كعلامة موضوعية على العنف، ولكن كعلامة أيديولوجية لشكل معين من أشكال العنف. (Santini 2017, 103)

ويخلص Santini، إلى أن ما تشكّل هو حرب إقليمية باردة جديدة تركز على بعدين رئيسيين: عودة سياسات الهوية المثيرة للانقسام تحت ستار الطائفية السياسية، مما يفاقم تدخل الفاعلين العابرين للحدود والفاعلين غير الإقليميين، إلى جانب تنافس داخلي سني يقوده الخليج العربي حول معايير الإسلام السياسي. (Santini 2017, 108)

وللهولاء الأولى، قد نعتقد أن الدور الأمريكي يتمثل في "التحالف" مع الدول السننية لمواجهة إيران ومحورها الشيعي في المنطقة، وخصوصاً أنه محور يهدد المصالح الأمريكية والإسرائيلية على السواء. لكننا سنلاحظ أن هناك موقفين أمريكيين متباينين نوعاً ما في هذه الفترة: موقف الرئيس أوباما الذي فضّل المهادنة مع إيران في ظلّ اشتداد انتشار النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، وتمثلت هذه المهادنة بتوقيع الاتفاق النووي JCPOA عام 2015 ورفع بعض العقوبات عن إيران، وهو الأمر الذي اعتبره عديد من الدول الخليجية "خذلاناً" أمريكياً لها في مواجهة إيران، وقد استفادت إيران من ذلك في تحقيق نوع من استقرار الهيمنة لها في مناطق نفوذها، إلى جانب استقرار الهيمنة الأمريكية في مناطق محاذية لها.

أما الموقف الثاني فقد افتتحه الرئيس ترامب عام 2020، باغتيال قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، وفرض عقوبات جديدة ضمن سياسة "حملة الضغط الأقصى Maximum Pressure Campaign"، لكنها لم تترافق بتحالف أمريكي-عربي لإنهاء النفوذ الإيراني (الهيمنة) في الشرق الأوسط، بل كان اتجاهها أمريكياً منفرداً لحماية المصالح الأمريكية وإعادة إيران إلى النقطة (صفر) في مفاوضات الملف النووي. وهو موقف سيتمّ تصعيده بشكل كبير من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بعد تشرين الأول/أكتوبر 2023، لتدخل الحرب الإقليمية الجديدة أعنف مراحلها حتى تاريخ إعداد هذا البحث.

8-تنافس الهيمنة: تنظير بديل لفهم نزاعات الشرق الأوسط (نتيجة)

نحاول في هذا القسم من الدراسة، أن نطرح فكرة أن الشرق الأوسط محكوم بتنافس الهيمنة، وليس باستقرار الهيمنة أو توازن القوى، وأن هذا التنافس يدفع الشرق الأوسط إلى أن يكون في حالة دائمة -تقريباً- من النزاعات المسلحة المباشرة وغير المباشرة، وهذا التفسير ينطبق على جزء كبير من تاريخ الشرق الأوسط المعاصر، باستثناء الفترة الوجيزة (1991-2003)، التي شهدت استقرار الهيمنة للولايات المتحدة بعد انتصارها العالمي الذي وصفه جوزيف ناي Joseph Nye بنهاية التاريخ "The End of History and the Last Man". لكن التاريخ كان قد توقف (انتهى) لعقد من الزمن في الشرق الأوسط، قبل أن تستعيد المنطقة خصائصها البنيوية المتمثلة في النقاط التالية:

- البنية الفوضوية مع وجود بعض أشكال البنية الهرمية التنظيمية غير الفعالة.
- ميزان قوى إقليمي غير متوافق مع مقدرات الدول (كما ذكرنا سابقاً).
- ورغم أن هذا التوازن غير متوافق مع مقدرات الدول، إلا أن المنطقة تشهد منذ عقود سباق تسلح مرتفع الكثافة.
- أدى هذا التوازن "المختل"، إلى خروج فاعلين إقليميين من المنافسة، وتحولهم إلى مناطق نزاع ونفوذ وهيمنة (العراق، سورية، ليبيا، اليمن، السودان).
- وذلك مرتبطاً بعدم القدرة على فهم إقليم الشرق الأوسط مستقلاً عن التدخلات الدولية (وهي تدخلات مستمرة).

- وهذا ما أنتج الشكل الذي نتحدث عنه: "لا هيمنة واحدة في الشرق الأوسط، بل هيمنات متعددة There is no single hegemony in the Middle East; rather, there are multiple hegemonies". ساد هذا الشكل منذ عام 2003 حتى عام 2024، بتنافس مجموعة من قوى هيمنة ونفوذ، بدأتها إيران في مواجهة الولايات المتحدة، قبل أن تلتحق بها مجموعة من الدول متمثلة في: النفوذ الإسرائيلي المستمر، روسيا، الصين، تركيا، السعودية -رغم تراجع مشروع نفوذها بشكل كبير-، فيما تتميز هذه الفترة بدخول دول صغيرة ومتوسطة القوى إقليمياً في هذه المنافسة، بحثاً عن نفوذ شرق أوسطي، متمثلة في الإمارات وقطر عبر أدوات القوة الصلبة غير المباشرة وأدوات القوة الناعمة، فيما نلاحظ أن مصر بالكاد كانت حاضرة في عمليات تنافس الهيمنة على خلاف أدوارها التقليدية.

جميع هذه الأطراف، أدخلت متغيراً جديداً في تنافس الهيمنة الراهن، وهو استخدام الوكلاء أو الفاعلين دون الدولة (مرتزقة، ميليشيات طائفية، دعم ثوار وحركات تمرد وانفصاليين)، ما رفع من حدة المنافسة على الأرض التي شملت (سورية، العراق، لبنان، الأراضي الفلسطينية، اليمن، السودان، ليبيا، الصومال، وحاولت أن تشمل في بعض مراحلها مصر والبحرين عامي 2011-2013).

وتعمل جميع قوى تنافس الهيمنة في الشرق الأوسط على خلق مجال نفوذ لها، محمي بوكلاء على الأرض، ومحمي بمفاوضات وتبادل مصالح مع بعض أطراف هذا التوازن، حتى باتت التنافسات تتشعب إلى محورين أساسيين: المحور

الروسي الإيراني، والمحور الأمريكي الإسرائيلي الخليجي. حيث تجري عمليات مفاوضات حماية النفوذ داخل كل محور بذاته، لا بين المحورين. وهو ما خلق الحرب الإقليمية الباردة الجديدة، التي تسم المشهد الشرق الأوسطي الراهن. وقد تداخل المحوران مع إشكال تاريخي سياسي-ديني مستعصٍ في الشرق، يتمثل في الإشكال الطائفي السني-الشيوعي، وبدا وكأن المحورين في صراع ديني، وفق كثير من الطروحات التي لا نذهب مذهبها، بل نرى أن توظيف الدين/الطائفية في تنافس الهيمنة، إنما هو باعتباره أداة من أدوات القوة الناعمة التي تحولت إلى قوة تحشيد صلبة للجمهور في كلا المحورين، فالنزاع ليس نزاعاً دينياً، بل هو نزاع نفوذ سياسي وهيمنة في الشرق الأوسط. ولا نجد دلائل على إمكانية العودة إلى مرحلة استقرار الهيمنة (1991-2003)، إلا إن استطاعت إسرائيل -ومن معها في ذات المحور- تقويض المشروع الإيراني في الشرق الأوسط، وهو طموح عالي الكلفة، لكن مؤشرات بدأت تظهر منذ أيلول/سبتمبر 2024، توحي بأن إسرائيل تسعى عبر تصفية قيادات الجماعات الإيرانية في المنطقة إلى إخراج إيران -ومحورها- من تنافس الهيمنة، وفق منطق المعادلة الصفرية. وإن كانت إسرائيل جادة في ذلك، فإن الشرق الأوسط قد يشهد سنوات من النزاع عالي الحدة والكلفة لكل أطرافه، قبل أن نستعيد حالة استقرار الهيمنة المفترضة.

لكن ذلك لن يعفي الولايات المتحدة وإسرائيل، من خلق ترتيبات دائمة سواءً قبل تصفيتها للهيمنة الإيرانية أو بعدها، حتى تضمن الوصول إلى مرحلة استقرار الهيمنة.

ويرى Ikenberry، أن الدولة التي تفوز في حرب أو تجدد نفسها في وضع عالمي مهيمن نتيجة لحدث ما، ستواجه خيار استخدام قوتها للتفاوض وإجبار الدول الأخرى في صراعات توزيع المكاسب، أو -وهي تدرك أن موقعها القوي سيتراجع يوماً ما وأن هناك تكاليف لفرض إرادتها ضمن النظام- يمكنها الانتقال نحو نظام مؤسسي يعتمد على القواعد مقابل قبول ومشاركة الدول الأضعف... تتفق كل من الدول القوية والضعيفة على العمل ضمن نفس النظام رغم الاختلافات الجذرية في توزيع القوة. عندما تقيد الدولة الرائدة سلوكها، فإنها تتخلى عن بعض الفرص لاستخدام سلطتها لتحقيق عوائد فورية. وتمتلك الدول الأضعف حافزاً محتملاً للانخراط في الاتفاق المؤسسي للدولة الرائدة. حيث تتحول القواعد والمؤسسات إلى آليات يمكن للدول من خلالها التوصل إلى صفقة حول طبيعة النظام الدولي. تستخدم الدولة المهيمنة المؤسسات للحد من والتزام قوتها، وتأسيس نظام حيث ستشارك الدول الأضعف طواعية -بدلاً من مقاومة أو التوازن ضد القوة الرائدة-. (Ikenberry 2012, 105-106)

لكن من المبكر الحديث عن انتهاء النفوذ والهيمنة الإيرانية في الشرق الأوسط، إذ ما يزال لدى إيران الكثير من: القوة، واستعراض القوة، واستعراض التهديدات، والتهديدات الفعلية، واستخدام القوة، في مواجهة مصالح خصومها في تنافس الهيمنة، وتحديدًا في منطقة الخليج العربي.

فبغض النظر عن طبيعة العلاقات الأمريكية مع إيران، ترى إيران أن الخليج العربي هو ساحة خلفية لها. ترغب في تقليص قدرة الولايات المتحدة في المنطقة وتود أن تحل هيمنتها محل الهيمنة الأمريكية. وهذه واحدة من الأسباب

التي تجعلها تتفاعل ضد الهيمنة الأمريكية بطرق متعددة. لقد طورت إيران نفوذاً أكبر مع الشيعة في الشرق الأوسط الأوسع، ولديها أيضاً تأثير أكبر بكثير في العراق مما كانت عليه عندما كان صدام حسين في السلطة. هذه مكاسب كبيرة في جهودها لإقامة نفوذ في الشرق الأوسط بشكل عام وللحد من هيمنة واشنطن وحلفائها. بالتالي، يمكن القول إنّ تهديد إيران كان كبيراً حتى قبل زيادة القدرات الأمريكية في المنطقة. وهذا يشير إلى أنه بينما قد تشكل القدرة الأمريكية تهديداً لإيران، فإن طموحات طهران في المنطقة تتعلق بأكثر من مجرد رد فعل على واشنطن. (Yetiv and Oskarsson 2018, 170)

وهذا ما نخلص إليه، إلى أن الشرق الأوسط سيبقى في المدى المنظور، وربما في المدى المتوسط، محكوماً بتنافس الهيمنة المتعددة، بغض النظر عن التغيرات التي تحصل في النظام الدولي والتي طالما انعكست تنافساً/نزاعاً أو تعزيزاً للتنافس/النزاع في الشرق الأوسط. ونعتقد أن هذا الشكل من التنافس/النزاع سيبقى مستمراً طالماً أن إشكاليات المنطقة البنوية مستعصية على الحل، وأبرزها: الطموح الإمبريالي الإيراني، إسرائيل، التدخلات الخارجية، الأهمية الجيو-استراتيجية، الأنظمة الاستبدادية والفساد، انحياز الدولة وفشلها، الجماعات دون الدولة والإرهاب العابر للحدود، القواعد الأجنبية في المنطقة، الإشكال الديموغرافي والمعيشي (البطالة المترافقة مع الغلاء والتزايد السكاني المتسارع)، وسواها من مشاكل لا يبدو أن هناك برامج لخلق حلول لها.

مراجع البحث

1. نعناع، عبد القادر. "أرض الفرص الاستراتيجية: انعكاس ميزان القوى في الشرق الأوسط"، شؤون إيرانية (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإيرانية، العدد 22، نيسان/إبريل 2023).
2. Anderson, Peter J. The global politics of power, justice and death: An introduction to international relations (New York: Routledge, First published, 1996).
3. Ikenberry, G. John. and Nexon, Daniel H. "Hegemony Studies 3.0: The Dynamics of Hegemonic Orders", Security Studies (Berkeley: the University of California, Vol. 28, No. 3, June 2019). DOI: 10.1080/09636412.2019.1604981
To link to this article: <https://doi.org/10.1080/09636412.2019.1604981>
4. Ikenberry, G. John. Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order (New Jersey: Princeton University Press, Third printing, 2012).
5. Keohane, Robert O. After Hegemony: Cooperation And Discord In The World Political Economy (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1984)

6. Mearsheimer, John J. "Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order", *International Security* (Cambridge, Massachusetts: MIT Press, Vol. 43, No. 4 Spring 2019).
7. Santini, Ruth Hanau. "A New Regional Cold War in the Middle East and North Africa: Regional Security Complex Theory Revisited", *The International Spectator* (London: Routledge, 2017, VOL. 52, NO. 4).
8. Yetiv, Steve A. and Oskarsson, Katerina. *Challenged Hegemony: The United States, China, and Russia in the Persian Gulf* (California: Stanford University Press, 2018).